ان الفعل مقدور الله تع منجهة الايجاد و مقدور العبد من الكسب
فاجاب بقوله و لهم اى للمتكلمين في الفرق بينهما انه بين فعل
الله تع و فعل العبد عبارات منها ان يقال الخلق هو ايجاد
اصل الفعل و الكسب تحصيل صفة من كونه طاعة او معصية
وهو مذهب القاضي قيل كونه طاعة او معصية انما هو لموافقته
الامر او مخالفته و كل منهما امر لا يحتاج الى علة سوى وجود
الفعل في الامر فلا دخل لقدرة العبد في شي منهما عنده نعم
كون الفعل طاعة او معصية لما عرضه بالنسبة الى محله فانسب
اى ينسب الى قدرة المحل لذلك مثل اذا الكسب وقع بالة و الخلق
لا بالة هذا الفرق و اللذان بعده لا يفيد شيأ لان فعل العبد
مثلا كصلوته مثلا ان وقع بالة فليس بخلق او لا بالة فليس بكسب
فما معنى اجتماع الكسب و الخلق فيه و ايضا اما ان ينفرد القادر به
اولا فلا يظهر معنى اجتماعهما فيه و الكسب مقدور وقع المقدور
في محل قدرته اى قدرة العبد فان القيام مقدور العبد وقع
في محل قدرته وهو بدونه لان القيام قايم به و بدونه متصف به
و الخلق لا في محل قدرته يعني الخلق لا يقع في ذاته و الحاصل ان
اثر الخلق ايجاد الفعل امر خارج من ذاته و اثر الكاسب

صفة

صفة في فعل قايم به قيل الخلق بالمعنى المصدري في محل قدرته
و بمعنى المخلوق ليس بمقصود لان تميزه من الكسب بتين قيل فيه
المراد ان الخلق ما كان حاصلا لا في محل قدرته و الكسب ما كان
حاصلة في محل قدرته فيظهر الفرق بين الخلق و الكسب و يمكن ان
يراد الفرق بين المخلوق و المكسوب اذ به يظهر الفرق بين الخلق
و الكسب لا يصح انفراد القادر به اى بالكسب اى لا يكون مجرد الكسب
كسب الفعل موجودا بل لا بد من انضمام القدرة و الخلق اليه
و الخلق يصح قال المشايخ ان مقدور الله تع قسمان الاول لا يصح
انفراد ربه مع تحقيق الانفراد كما في الموجودات التي لا صنع للعبد
فيها و القسم الثاني ما يصح انفراد ربه القادر به و لكن لا يكون منفردا
بل يكون لقدرة العبد مدخل فيه كالافعال الاختيارية للعباد
الى غير ذلك فان قيل من جانب الجبرية و منشاء السوال قوله تع
الله خالق و العبد كاسب فقد انتم ما نسبتم الى المعتزلة من
اثبات الشركة بين الله و بين العبد و اللازم بط و الملزوم
مثله قلنا الشركة ان يجتمع اثنان على شي و ينفرد كل منهما
بعلوله دون الاخر فلا شركة في مذهب الاستاد و هو
ان الموجد مجموع القدرتين على ان يتعلقا معا باصل الفعل

حاصل جواب السوال ان ما يقال لو كان للعبد
فعل لكان خالقا لبعض افعاله لو ثبت ما نسبتم
الى المعتزلة من اثبات الشركة هو م م م

Copyright © King Saud University